العرب
الخميس 2021/09/16
السنة 44 العدد 12181



# المال الأميركي غذّى فساد الحكومة الأفغانية وعجل بانتصار طالبان

## عقيدة «الأمن أولا»: ادفع لأمراء الحرب وتجاهل لصوصيتهم

أثار اعتماد الولايات المتحدة على عقيدة "الأمن أولا" في أفغانستان انتقادات لدى الأوساط الأميركية التي اعتبرت أن هذه السياسة تغاضت عن شيء يضاهي في خطورته الإرهاب، وهو الفساد المستشري في البلاد الذي قاد بشكل واضح إلى انتصار حركة طالبان بعد أشهر على بدء القوات الأميركية الانسحاب.

المال مقابل أمن لم يتحقق

واشنطن – سلطت سيطرة حركة طالبان على أفغانستان والانهيار السريع للحكومة، الضوء على حجم الفساد الذي استشرى في البلاد خلال عشرين سنة من الاحتلال الأميركي.

وأصدر مكتب المفتش العام الأميركي الشهر الماضي تقريرا شاملا من 140 صفحة عن أموال إعادة إعمار أفغانستان (سيغار).

وتطرق التقرير بشكل مفصل إلى الفساد الذي تغافلت عنه واشنطن وساهمت بشكل كبير في انتشاره، حيث ركز على الخيارات الأميركية التي غذّت الفساد وسمحت لطالبان بإسقاط الحكومة بسرعة أكبر بكثير مما افترضه الكثيرون.

ويقول الصحافي الأميركي كيسي ميشيل في مقال نشر بمجلة فورين بوليسي، "كانت الأمثلة على القرارات والسياسات الأميركية التي وسعت الفساد المستشري، وكيف نشأ هذا التوسع مباشرة من الوجود الأميركي، كثيرة جدا بحيث يتعذّر سردها. وكان وجود الولايات المتحدة في أفغانستان مشبعا بقصص حول كيفية غضّ أميركا وحلفائها في الناتو البصر عن انتشار الفساد، خاصة في كابول، والممتدّ من تسليم للمسؤولين الأفغان الفاسدين، وتجاهل توقف التحقيقات في فساد النخبة".

> واشنطن ركزت على الأهداف الأمنية قصيرة المدى وكان ذلك على حساب الجهود المبذولة لمكافحة الفساد

وأضاف "لم تكن الرشوة بسيطة. وحدّد سيغار أن الكثير من الفساد الذي غذته الولايات المتحدة نشأ مباشرة من زيادة الاستثمار الذي تدعمه في البلاد، دون أي رقابة".

وبحسب تقرير سيغار "مع زيادة الإنفاق، فشلت الولايات المتحدة في البداية في التعرف على التهديد الوجودي الذي يمثله الفساد لجهود إعادة الإعمار، وخسرت فرصة لجعل جهود مكافحة الفساد جزءا أساسيا من استراتيجيتها".

وساعد تدفق المساعدات الدولية كما يحدث في أي بلد عادة في تحفيز الفساد، حيث يحاول المسؤولون الفاسدون السيطرة على أكبر قدر ممكن من التدفقات المالية إلى الداخل.

وطوال العشرين عاما الماضية، كانت التقارير تتوالى عن أسماء وهمية في صفوف قوات الأمن الأفغانية، وعن خيانات يقوم بها بعض قادتها.

ورغم انتباه الولايات المتحدة لهذه المشكلة بعد سنوات على تدخلها، إلا أنها لم تفكر في وضع حد لها.

وأشارت إحدى برقيات وزارة الخارجية لعام 2010 نقلا عن مستشار الأمن القومي الأفغاني أن "الفساد ليس مجرد مشكلة لنظام الحكم في أفغانستان، إنه نظام الحكم".

ووفقا لسيغار أغضبت البرقية الأميركية الأفغان، حيث صرخ شرطي قائلا "لماذا لا تتوقفون عن منحنا المال؟".

ويقول كيسي ميشيل "حدد البيت الأبيض الآن شيئا واضحا تم تجاهله منذ فترة طويلة هو أن الفساد "يعيق الحكم الفعال" و"يساهم في الهشاشة الوطنية".

وتحركت إدارة بايدن مؤخرا بوضع الفساد في مستوى تهديد أساسي للأمن القومي، على قدم المساواة مع مشاكل مثل الإرهاب. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني شيئا دون تغييرات سياسية متناسبة مع المضي قدما. فليست هذه المرة الأولى التي يفترض بالولايات المتحدة أن تتعلم الدروس من محاولة دعم دولة فاسدة ثم مشاهدتها تنهار بمجرد الخروج".

وتابع "لقد ركّزت واشنطن على الأهداف الأمنية قصيرة المدى وكان ذلك على حساب الجهود المبذولة لمكافحة الفساد والإشراف عليها مرارا وتكرارا. ولم يكن هذا مفاجئا بالضرورة".

وبدلا من الاعتراف بالصلات المباشرة بين الفساد المتصاعد والتمويل الأميركي والقرارات السياسية، خلص تقرير سيغار إلى نظر المسؤولين الأميركيين إلى الفساد بنفس الطريقة التي سيكون عليها في الولايات المتحدة، أي السلوك الإجرامي المنحرف للمسؤولين الأفغان الأفراد، بدلا من كونه ظاهرة ممنهجة.

وبدا أن المسؤولين الأميركيين يعتقدون أن الفساد الذي واجهوه (وعززوه) ظل محليا في أفغانستان وأنه يمكن احتواؤه أثناء التعامل مع المخاوف الأمنية في أماكن أخرى. لكنهم لم ينتبهوا إلى كيفية تحول الفساد على مدى العقود القليلة الماضية. فنادرا ما يظل الفساد والأموال غير المشروعة في ولاية قضائية واحدة، بل يقفز عبر الحدود والبلدان والعديد من آليات السرية المالية التي تصعّب تعقب الأصول المنهوبة وإعادتها.

ومن الأمثلة على ذلك يستحضر الصحافي الأميركي سرقة بنك كابول، سنة 2010، حيث قامت شخصيات أفغانية مرتبطة سياسيا بنقل ما يقرب من مليار دولار خارج البلاد.

ولم يتوقف النهب عند هذا الحد. وبدلا من ذلك، اتبعت الأموال القذرة الفارة من أفغانستان مسارات قديمة، بما في ذلك مباشرة إلى الولايات المتحدة.

وتقول جودي فيتوري، التي عملت في فرقة العمل الرئيسية لمكافحة الفساد في أفغانستان، إن "الكثير من هؤلاء الفاسدين الأفغان يمتلكون بالفعل منازل في الولايات المتحدة، لقد أتت الكثير من هذه الأموال إلى هنا".

ولم يتغير الكثير حتى بعد انهيار بنك كابول، سواء في أفغانستان أو من حيث السياسة الأميركية. وبقيت القصة هي نفسها سنة بعد سنة. وأعطت الولايات المتحدة الأولوية لعقيدة "الأمن أولا"، وصياغة الخطابات حول جهود مكافحة الفساد، والبحث عن انتصارات سهلة يمكن تعبئتها لسكان نفد صبرهم في الوطن، مع تهميش مخاوف الفساد. كما أوضحت سارة تشايس، وهي خبيرة بارزة في مجال الفساد الأفغاني والمساعدة الخاصة السابقة للأدميرال مايك مولين (رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية آنذاك)، أنها ساعدت في وضع قائمة استراتيجيات فعالة لمكافحة الفساد، من معاقبة المسؤولين الفاسدين إلى قطع التمويل عن القادة العسكريين الفاسدين وحتى استهداف الأفراد الفاسدين من أسرة الرئيس الأفغاني آنذاك حامد كرزاي.

وكانت الخطة ستعيد تنشيط تركيز أميركا على الفساد الأفغاني وكانت ستصبح واحدة من أكثر جهود مكافحة الفساد ابتكارا التي أطلقتها واشنطن. لكنها اندثرت وسط مخاوف من صورة الولايات المتحدة إذا طاردت فجأة المسؤولين الذين دعمتهم. وكتبت تشايس "لم يُنفّذ أي من هذه الخطط على الإطلاق".

وقدمت مجموعة كبيرة من الإصلاحيين في الولايات المتحدة بالفعل قائمة بمقترحات لمكافحة الفساد، بما في ذلك تلك التي قدمتها تشايس.

كما أشار تقرير سيغار إلى مجموعة من التوصيات، مثل إنشاء مجلس الأمن القومي فريق عمل مشترك بين الوكالات يتولى إدارة استراتيجية مكافحة الفساد، مع تعميق الخبرة في هذا المجال بكل مؤسسة من وزارتي الخارجية والخزانة إلى أجهزة الاستخبارات.

ويقود الكونغرس هذه الدفعة من خلال قائمة غير مسبوقة من مشاريع قوانين مكافحة الكليبتوقراطية، التي من شأنها أن تخلق مجموعة أدوات جديدة تماما لمكافحة الفساد للتعامل مع الشبكات الفاسدة التي تقوض المساعدة الأميركية. وقدم الحزبان مؤخرا قانون مكافحة الكليبتوقراطية، والذي يضم سبعة مشاريع قوانين من شأنها أن تغطي كل شيء من تكليف التقارير العامة عن الامتثال لمكافحة الفساد في جميع البلدان إلى تجريم طلب الرشوة. كما سيسمح مشروع القانون بنشر بعض قرارات حظر السفر ضد الفاعلين الفاسدين ومواجهة التأشيرة الذهبية وانتهاكات الإنتربول، وكلاهما شائع بين الفاسدين مثل أولئك المترسخين في كابول.

وتحتاج المساعدة الأمنية بشدة إلى بروتوكولات جديدة لمكافحة الفساد، والتي تبقى غير موجودة إلى حد كبير حتى الآن. كما ينبغي النظر في ما يسمى بقانون ليهي، الذي يحرم من ينتهك حقوق الإنسان من المساعدة العسكرية، ليشمل أولئك المتورطين في الفساد.

وبحسب كيسي ميشيل "يجب أن تنتهي أيام عقيدة 'الأمن أولا'، حيث ترك الدفع لأمراء الحرب مقابل الأمن المفترض، وتجاهل العلامات الواضحة للسلوك الكليبتوقراطي لدى العملاء، وتمويل أولئك الذين يستفيدون من فيض الأموال القذرة المتدفقة، الباب مفتوحا أمام الأموال غير المشروعة ليتم غسيلها مرة أخرى في الولايات المتحدة. كل ذلك كان وضعا لأساس الهزيمة في نهاية المطاف".

# كلفة أممية باهظة لسلام غير موجود في الصومال

إسماعيل عثمان
نائب مدير سابق لوكالة الأمن الصومالية

حددت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (أميصوم) على موقعها على الإنترنت أنها "... بعثة حفظ سلام إقليمية نشطة يديرها الاتحاد الأفريقي بموافقة الأمم المتحدة".

وأنشأها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في التاسع عشر من يناير 2007. وفي العشرين من فبراير 2007، أي بعد شهر واحد من إنشائها، أذن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي بنشر قوة حفظ سلام في الصومال للحد من التهديد الذي تشكله حركة الشباب والعمليات الإرهابية الأخرى.

وبالإضافة إلى مواجهة حركة الشباب كان إنشاء بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في الأصل لمساعدة قوات الأمن الصومالية وتحقيق مستوى من الاستقرار والأمن في منطقة كانت في ذلك الوقت في حاجة ماسة إلى الدعم.

وكانت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في جوهرها قوات حفظ سلام في البلاد منذ مطلع 2007. ووفقا للمرصد العالمي التابع لمعهد السلام الدولي (وهو منظمة تحلل بشكل مستقل قضايا السلام والأمن على مستوى العالم) استهلكت المهمة مئات الملايين من الدولارات كل عام منذ عام 2007.

كانت مهمة أميصوم باهظة الثمن بالتأكيد. لكن، هل نجحت؟

بالنظر إلى أزمة الحكم الحالية التي تواجه الصومال، وعدم اليقين الذي يحيط بالانتخابات الرئاسية المقبلة، وحقيقة أن المحادثات بين تحالف المعارضة والحكومة المركزية قد انهارت وتحولت إلى أعمال عنف، يمكن للمرء أن يؤكد أن استقرار البلاد بقي متقلبا كما كان في أي وقت مضى. وهو وضع يمكن أن يتفاقم بسهولة إذا –ومتى– استمرت حركة الشباب في الاستفادة من الانقسام القيادي وعدم اليقين الناشئ عن كارثة الحكم المركزي.

وتشير التقديرات إلى أن هناك اليوم 9 آلاف مقاتل من حركة الشباب يقاتلون في الصومال، أي ما يقرب من نصف العدد الإجمالي للأفراد النظاميين التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي. إن المسلحين هم من فجّروا قنابل في مقديشو في الرابع عشر من أكتوبر 2017 مما أسفر عن مقتل أكثر من 1200 شخص. وهم من فجّروا قنبلة أمام فندق في مقديشو في الخامس والعشرين من يناير 2017. وفجر مسلحون سيارة مفخخة في السابع والعشرين من فبراير 2017، في نقطة تفتيش بالقرب من البرلمان الصومالي، ووزارة الداخلية في الخامس والعشرين من مارس 2018. والمتشددون هم من فجروا بجرأة ووقاحة قنبلة قرب مقر إقامة الرئيس في مقديشو في الثاني والعشرين من ديسمبر 2018.

وفي الآونة الأخيرة أعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن هجوم انتحاري في يوليو 2021 في مقديشو أسفر عن مقتل تسعة أشخاص على الأقل وإصابة ثمانية آخرين. كما استهدفت العبوة سيارة مفوض شرطة مقديشو وأصابتها.

وتم انتقاء الحوادث المذكورة أعلاه من قائمة للهجمات التي أعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عنها على مدى السنوات الخمس الماضية، وهي تهدف إلى تعزيز الجدل حول أن مقاتلي حركة الشباب المرتبطين بالقاعدة أصبحوا أكثر جرأة وتهورا.

وفي بيان مشترك صدر عن وفد الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية الصومالية عقب اجتماع استمر يومين عُقد في الثامن عشر والتاسع عشر من أغسطس في مقديشو، لوحظ أن مهمة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تقترب من الانتهاء عند نقطة "يتطلب الوضع الأمني في الصومال فيها المزيد من المشاركة في القتال ضد تمرد حركة الشباب".

لذلك، يجب طرح السؤال التالي: بالنظر إلى أن الحكومة المؤقتة التي أظهرت ضعفها في مواجهة الجريمة والفساد، وبالنظر إلى حقيقة أن وجود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال كان مكلفا للغاية وغير فعال، فقد اجتمع فريق تقييم مستقل لتحديد المشاركة المستقبلية للاتحاد الأفريقي في الصومال والتوصية بتمديد مهمة بعثة الاتحاد الأفريقي، لاسيما في ضوء حقيقة وجود وفرة من مزاعم الفساد السياسي والتواطؤ داخل صفوف بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؟

لنواجه الأمر. لم تعمل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال كمهمة إنسانية متماسكة، وإنما كفصائل عسكرية فردية تتألف من قوات مستقلة من أوغندا وبوروندي وجيبوتي وكينيا وإثيوبيا.

وكان كل فصيل منعزلا بسبب منطقة الانتشار: القوات الأوغندية في القطاع 1، والقوات الكينية في القطاع 2، وما إلى ذلك. وهذا يجعل من المستحيل عمليا تشكيل استراتيجية متسقة ومتماسكة لتحقيق الاستقرار في الصومال وهزيمة حركة الشباب.

> إذا مدّد هذا التفويض فسنشهد نفس الشيء: المزيد من الجريمة، المزيد من القتلى، المزيد من الفساد، والمزيد من اللامبالاة

كما أن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لم يفعل الكثير لكسب ثقة مواطنينا. ولا يمكننا الاستمرار في قبول الفساد المتأصل في المنظمة. والحقيقة هي أن الفساد يهدد القواعد، ويقيد تطوير مجتمع آمن ومأمون، وبالطبع يميل إلى تصفية ثروة الأمة في أيدي قلة من أصحاب الامتيازات والقوى. ولا ينبغي أبدا أن ننظر إلى هذا على أنه مستقبل مقبول للصومال.

ويجب أن تكون توصية فريق التقييم المستقل جرس إنذار لجميع الصوماليين. ومع العلم أنه من المحتمل أن يصرف انتباه البلد بسبب عدم اليقين السياسي المستمر، يحاول الاتحاد الأفريقي تمرير هذا التفويض بينما تشتت أزمة حكومية الانتباه. الهدف من ذلك إقناع الناس بأن تمديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يصب في مصلحة البلد.

ويركز الخيار المقترح لتمديد التفويض بشكل حصري على تحقيق المزيد من التمويل لبعثة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأفريقي على حساب أمن واستقرار البلاد. ببساطة، لم تشارك بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في أي عملية إنسانية أو عسكرية ذات مغزى في السنوات الأربع الماضية. ونحن لا نستطيع تحمل الاستمرار في دفع ثمن هذا المستوى من عدم الكفاءة.

وتتوفر خيارات أخرى. ومن الواضح أننا لسنا مقيدين بأي قيود مالية بالنظر إلى المليارات التي غرقت بالفعل في حفرة الأموال التي لا نهاية لها لبعثة الاتحاد الأفريقي. حيث كان بإمكاننا إعادة بناء الجيش الوطني والبحرية الصومالية بسهولة وكان بإمكاننا بناء عملية من شأنها إعطاء الأولوية لمصالح مواطنينا بنفس الاستثمار. وليس هناك أي سبب على الإطلاق للاعتقاد بأننا لا نستطيع أن نفعل ذلك الآن.

إذا مدّد هذا التفويض، فإننا سنشهد نفس الشيء: المزيد من الجريمة، المزيد من القتلى، المزيد من الفساد، والمزيد من اللامبالاة. ويجب أن تنتظر أي خطط لإعادة الهيكلة الجذرية لولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حتى تشكيل الحكومة التالية لتُمكن مواءمة جميع أصحاب المصلحة مع اتجاه الإدارة الجديدة المستقبلي. ونحن نقترب من مفترق طرق خطير. ومن الضروري أن نختار طريقنا بحكمة هذه المرة.

الاكتفاء بالمراقبة